

Distr.
GENERALTD/B/C.I/MEM.2/5
21 April 2009ARABIC
Original: ENGLISHمؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية
الدورة الأولى

جنيف، ٦-٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية
عن أعمال دورته الأولى

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، من ٦ إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١	مقدمة
٣	٥٠-٢	أولاً - موجز الرئيس
٣	٨-٢	ألف - عرض عام
٥	١٦-٩	باء - التطورات والتحديات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية: الحالة الراهنة والصورة المرتقبة
٧	٣٦-١٧	جيم - إدماج سياسات السلع الأساسية في الاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية والحد من الفقر
١٠	٣٩-٣٧	دال - سبل تحسين الشفافية والمساءلة على جميع المستويات وبالنسبة لجميع المشاركين في قطاع السلع الأساسية

المحتويات (تابع)

الصفحة الفقرات

أولاً (تابع)

هـ -	ما تحتاج إليه البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من تدابير ودعم لكي تستفيد على نحو فعال من الفرص التي تتيحها التجارة في السلع الأساسية للبدء في عملية تحقيق نمو اقتصادي مستدام ولمواجهة التأثيرات الضارة الناجمة عن تقلبات أسعار السلع الأساسية.....	١١	٥٠-٤٠
ثانياً -	المسائل التنظيمية.....	١٣	٥٣-٥١
ألف -	انتخاب أعضاء المكتب.....	١٣	٥١
باء -	إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.....	١٤	٥٢
جيم -	اعتماد تقرير الاجتماع.....	١٤	٥٣

مرفق

الحضور.....	١٥
-------------	----

مقدمة

١ - عقدت الدورة الأولى لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية، التي كلف الأونكتاد الثاني عشر بعقدتها في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، في قصر الأمم بجنيف من ٦ إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وانتخب السيد غي - آلان إيمانويل غوز (كوت ديفوار) رئيساً، والسيدة أندريا بترانكوف (الجمهورية التشيكية) نائبة للرئيس - مقرر. وعين الرئيس السيد إلمر شيالر (بيرو) ليدير جلسة بعد الظهر يوم الاثنين، ٦ نيسان/أبريل، والسيد خيسوس دومينغو (الفلبين) ليدير الجلسة الصباحية يوم الثلاثاء، ٧ نيسان/أبريل. وشارك في اجتماع الخبراء ممثلون من ٧٤ بلداً من البلدان الأعضاء (انظر المرفق).

أولاً - موجز الرئيس

ألف - عرض عام

- ٢ - شملت القضايا الرئيسية التي سلط عليها الضوء في اجتماع الخبراء ما يلي:
- (أ) الإدارة الاقتصادية الرشيدة ومكافحة الفساد في تدبر العائدات المفاجئة؛
 - (ب) الصعوبات التي قد تنشأ على صعيد الاقتصاد الكلي، ولا سيما نزوع التضخم الداخلي إلى الازدياد وسعر الصرف الحقيقي إلى الارتفاع - "الداء الهولندي" المعروف؛
 - (ج) ما حدث مؤخراً من انخفاض للأسعار بالقيمتين الحقيقية والمطلقة، الأمر الذي أدى إلى تدهور معدلات التبادل التجاري، وبالتالي تقلص احتمالات النمو في البلدان النامية؛
 - (د) تقلب أسعار السلع الأساسية، الأمر الذي أدى إلى عدم استقرار الدخل وإلى مشاق على هذا الصعيد، وبخاصة بالنسبة لصغار المنتجين؛
 - (هـ) عدم التنوع خارج السلع الأساسية التقليدية، الأمر الذي جعل البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية سريعة التأثر بالصدمات الناشئة عن الأسعار؛
 - (و) ضعف روابط سلاسل التوريد؛
 - (ز) ارتفاع تكاليف النقل في الدول النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة؛
 - (ح) صعوبة الوصول إلى الأسواق المالية - نقص الائتمان الخاص بمدخلات الإنتاج والافتقار إلى رأس المال اللازم للاستثمارات - إلى جانب الافتقار إلى الدراية الفنية والمهارات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنتاجية واقترب أحياناً بتدني نوعية المنتجات؛
 - (ط) أدت الحواجز التجارية (تصاعد التعريفات، والحواجز غير التعريفية، والتدابير غير التعريفية) في البلدان الصناعية إلى تقييد الوصول إلى الأسواق، وخاصة بالنسبة للمنتجات شبه المجهزة والمنتجات التامة الصنع.

ولما كانت الأسواق المحلية في الغالب صغيرة إلى درجة لا تتيح مستوى إنتاج قابلاً للاستمرار، فقد شكلت هذه الحواجز القائمة أمام الصادرات عائقاً كبيراً أمام القيمة المضافة والتصنيع في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية؛

(ي) الإعانات المشوّهة للأسواق في البلدان المتقدمة. وأشار إلى القطن كمثال واضح أدت فيه إعانات البلدان الصناعية إلى ازدياد العرض وانخفاض الأسعار في السوق العالمية، وبذا حرمت المنتجين في البلدان الفقيرة من فرص العمل ومن زيادة الدخل؛

(ك) وجود اختلال في القوة التفاوضية، إذ كثيراً ما يواجه العديد من صغار المنتجين كبائعين شركات كبرى كمشتريّة.

٣- ولفت الخبراء الانتباه إلى ما حدث مؤخراً من تأرجح واسع في أسعار السلع الأساسية وحددوا المحركات الرئيسية لطفرة الأسعار بين عام ٢٠٠٢ وأواسط عام ٢٠٠٨ وما أعقب ذلك من انهيار معظم هذه الأسعار منذ أواسط عام ٢٠٠٨. وكانت العناصر الأساسية للسوق (أي التطورات في العرض والطلب)، ولا سيما التقلبات في الطلب العالمي المرتبطة بالتقلبات في النمو الاقتصادي العالمي، إلى جانب ازدياد المضاربة في السلع الأساسية (الناجم عن إضفاء الصبغة المالية على أسواق السلع الأساسية) العوامل الرئيسية في تقلب دورة الأسعار بين ارتفاع وهبوط في الآونة الأخيرة. وبينما كانت طفرة الأسعار هي الطفرة الأشد منذ عدة عقود - من حيث حجمها ومدتها واتساعها - كان انخفاض الأسعار الذي حدث في الآونة الأخيرة لافتاً للنظر من حيث حدته وعدد مجموعات السلع الأساسية التي تأثرت به.

٤- ويطرح تقلب الأسعار في قطاع السلع الأساسية مشكلات هامة يجب معالجتها على النحو المناسب إذا أريد أن يحقق هذا القطاع إمكاناته كمحرك هام للتنمية، وأن يتم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ودعا الخبراء المجتمع الدولي إلى تناول مسألة تأثير البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية بالصدمات الناشئة عن الأسعار، سواء أكانت هذه الصدمات إيجابية أم سلبية والصعوبات القائمة في مجال تطوير إنتاج وتجارة السلع الأساسية والاستفادة منهما بصورة كاملة.

٥- وفي ذلك السياق، لاحظ الخبراء تجدد الاهتمام بالدور الإنمائي للسلع الأساسية، بعد أن أهمل هذا الدور طيلة عقود. وأشاروا إلى ما كان لرفع الضوابط التنظيمية، كما نادى بذلك "توافق آراء واشنطن"، من عواقب مخيبة للآمال في معظم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية التي أخذت بذلك النهج. فأداء هذه البلدان، ولا سيما أقل البلدان نمواً، لم يرقَ إلى مستوى التوقعات، كما أن التقدم الاقتصادي فيها كان محدوداً بالقياس إلى تقدم البلدان النامية التي حققت درجة أكبر من النجاح. وشدد الخبراء على أهمية إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لقطاع السلع الأساسية لأجل معالجة الفقر. وأشار بوجه خاص إلى صغار المنتجين الزراعيين الذين كثيراً ما يتعرضون للتهميش.

٦- ويرى الخبراء أن هناك فرصة تاريخية لتعزيز الدور الإنمائي للسلع الأساسية نظراً إلى ارتسام آفاق إيجابية للطلب على السلع الأساسية في الأجل الطويل وإلى تجدد الاهتمام بالسياسات الخاصة بالسلع الأساسية، بما في ذلك الإقرار العام بالحاجة إلى فرض المزيد من الرقابة والضوابط التنظيمية على الأسواق لضمان المزيد من استقرار

أسواق السلع الأساسية. وأشار أيضاً في ذلك السياق إلى أن مجموعة الـ ٢٠ تعهدت، في إطار معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، بتقديم تمويل بمبلغ يزيد على تريليون دولار لمساعدة البلدان النامية التي يمكن أن يلحق بها ضرر من جراء هذه الأزمة. واقتُرح أن يستخدم بعض هذه الأموال لا لمساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في التغلب على الآثار السلبية المباشرة للأزمة فحسب، سواء أكانت هذه الآثار مالية أم واقعة على ميزان المدفوعات، بل أيضاً لزيادة تكيف اقتصاداتها المعتمدة على السلع الأساسية مع الصدمات في الأجل الطويل. وفي هذا الصدد، تم توجيه نداء إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لدعم المصارف المحلية في البلدان النامية كي توفر الائتمان للمنتجين في القطاع الزراعي، ولا سيما أولئك الذين يواجهون حالياً صعوبات في مجال التمويل بسبب الأزمة المالية العالمية.

٧- واتفق بوجه عام على أنه لا يمكن للحكومة وحدها أو للقطاع الخاص وحده التصدي بنجاح للمشكلات الهائلة التي يواجهها قطاع السلع الأساسية. وينبغي أن يكون هناك أساس جديد للتعاون يتمثل في اتباع نهج على مستوى القطاع يجمع بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. ويستتبع ذلك، في حالة السلع الزراعية، معالجة مسائل البحوث، وتكثير البذور، والمدخلات، والائتمان، وخدمات الإرشاد، وتجهيز المنتجات لأجل التصدير، معالجة شمولية.

٨- ويوجز أدناه، تحت عناوين البنود الموضوعية لجدول أعمال الاجتماع، مزيد من التفاصيل عن القضايا التي أثّرت خلال الاجتماع.

باء - التطورات والتحديات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية: الحالة الراهنة والصورة المرتقبة

٩- حُدّدت مجموعة متنوعة من العوامل التي كانت وراء التقلب الذي حدث مؤخراً في أسعار السلع الأساسية. ويمكن أن يعزى معظم هذه العوامل إلى عوامل العرض والطلب التي تؤثر على مختلف أسواق السلع الأساسية ذات الروابط القوية مع مختلف الأسواق. وخلال طفرة الأسعار، أدى ضعف قيمة الدولار وارتفاع معدلات نمو الاقتصاد العالمي، ولا سيما اقتصاد الصين وسائر الاقتصادات الناشئة، إلى زيادة الطلب. وعلى جانب العرض، كانت الاستجابة بطيئة بسبب نقص الاستثمار السابق والجسوء الهيكلي، فضلاً عن ضيق الطاقة الاحتياطية والمخزونات. وأدى ذلك في البداية إلى زيادة أسعار النفط، زيادة أثّرت بدورها على ارتفاع أسعار سلع أساسية أخرى. كما أن ازدياد التدفقات المالية إلى السلع الأساسية (مثل صناديق الاستثمار في العمليات الآجلة المقايضة الأسعار) ساهم أيضاً في حدوث حالات ارتفاع كبير في الأسعار. وأدى ارتفاع أسعار النفط، هو الآخر، إلى ارتفاع الطلب على الوقود البيولوجي كمصدر بديل للطاقة. وأحدث ذلك زيادة في أسعار الحبوب المستخدمة للوقود البيولوجي وأسعار حبوب أخرى إذ تحولت المزارع إلى إنتاج الأنواع الأخيرة من الحبوب.

١٠- وشملت العوامل التي كانت وراء انهيار الأسعار (أ) فتور النشاط الاقتصادي العام بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وما نجم عن ذلك من انحسار للطلب من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الناشئة على السواء؛ (ب) جودة المحاصيل في عدة مناطق؛ (ج) تكوين مخزونات مفرطة لعدة سلع أساسية؛ (د) قيام مستثمري حافظات الأوراق المالية بسحب الاستثمارات في مشتقات السلع الأساسية.

١١ - وأشار الخبراء إلى أن عدم وجود بيانات موثوقة ومناسبة التوقيت في العديد من مناطق الإنتاج - وهو أمر أوجد حالات من عدم تماثل المعلومات وفرصاً للمضاربة - كان عاملاً هاماً ساهم في تقلب الأسعار. وكان هناك توافق في الآراء على أنه إذا كان الإفراط في المضاربة مسؤولاً جزئياً عن التآرجح الكبير في الأسعار الذي حدث مؤخراً، فإن الإفراط في وضع ضوابط تنظيمية للأسواق قد يكون ضاراً ما دام المضاربون يوفرون السيولة التي تحتاج إليها أسواق العمليات الآجلة للتغطية. ورئي أيضاً أنه ينبغي تحسين تنظيم أسواق العمليات الآجلة كي تظل مقياساً موثقاً للأسعار بالنسبة للمشاركين في الأسواق.

١٢ - وعلى الرغم من أن الأسعار هبطت عن مستويات الذروة التي وصلت إليها مؤخراً، فقد بقيت في الكثير من الحالات أعلى بنسبة ٣٠ إلى ٥٠ في المائة عن المستويات التي كانت عليها قبل عام ٢٠٠٧. وأشار إلى أن الصورة المرتقبة للأسعار في الأجل القصير تتوقف على مدى انتعاش الاقتصاد العالمي. ويتوقع أن ترتفع أسعار الطاقة من حديد في الأجل المتوسط إلى الطويل، وذلك، أساساً، بسبب استعادة قطاع النقل نشاطه ودعم الطلب بواسطة إعانات الأسعار في العديد من البلدان النامية. وعلى الرغم من عدم توقع نفاذ النفط في المستقبل المنظور، فقد رُئي أنه سيكون على الأرجح متاحاً بسعر أعلى على المدى الطويل بسبب تزايد صعوبات الوصول إلى النفط الخام المستخرج من المصادر الداخلية التقليدية وبالتالي، تزايد الاعتماد على مصادر أكثر كلفة.

١٣ - وأعرب عن القلق إزاء التأثير السلبي لهبوط الأسعار على المشاريع الطلائعية الجديدة في قطاع النفط والغاز، وإزاء التخلي عن مشاريع في قطاع التعدين، بما في ذلك عدة مشاريع للبنى التحتية واسعة النطاق. ورُئي أنه سيكون لتلك التطورات تأثير سلبي على توازن العرض والطلب في المستقبل عندما يستعيد الاقتصاد العالمي عافيته.

١٤ - وأشار الخبراء إلى أن قطاعي الأحراج ومنتجات الأخشاب قطاعان هامين للبلدان المتقدمة والبلدان النامية، وإن كانت الأحراج غير موزعة بالتساوي في جميع أرجاء العالم. وفي البلدان المنتجة للأخشاب الاستوائية، يعتمد ربع فقراء العالم و ٩٠ في المائة من أكثر الناس فقراً - أولئك الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم - على الأحراج لكسب الرزق أو الحصول على شبكة أمان أو دخل نقدي أو فرص عمل أو أوصول رأسمالية.

١٥ - ولاحظ الخبراء أن ما يقرب من مليار شخص - جلهم من البلدان النامية ومن أقل البلدان نمواً - يعتمدون على منتجات الأسماك والمنتجات البحرية كمصدر رئيسي لكسب الرزق والدخل الأجنبي والوفورات الداخلية. وأن التجارة الدولية في الأسماك ومنتجات الأسماك، التي قدرت قيمتها بـ ٨٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، تنمو سنوياً بنسبة ٤ في المائة تقريباً، وذلك أساساً بسبب ارتفاع الاستهلاك الفردي في اليابان والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وأشار المشاركون إلى النمو الكبير لقطاع تربية الأحياء المائية - وبخاصة في آسيا، وعلى رأسها الصين وفييت نام - بالمقارنة بالأسماك المصيدة. ويشكل الإفراط في صيد الأسماك واستنفاد الكمية الموجودة من الأسماك خطراً يهدد استدامة قطاع مصائد الأسماك، وذكر المشاركون أنه ينبغي معالجة هذه المسألة.

١٦ - واتفق الخبراء على أنه على الرغم من أن الاحتمالات المرتقبة لانتعاش أسعار السلع الأساسية في الأجل القصير ما زالت غير مواتية بسبب ركود الاقتصاد العالمي، فإنها احتمالات إيجابية في الأجل الطويل لأن عملية التصنيع الجارية في الاقتصادات الناشئة سوف تواصل دعم الطلب العالمي على المواد الخام لبعض الوقت. بيد أن

مستوى الطلب سوف يتوقف على قوة انتعاش الاقتصاد العالمي. وشُدّد على أن الاستثمارات في مجالي التنويع الرأسي والأفقي على السواء ينبغي أن تكون النهج الاستراتيجي لقطاع السلع الأساسية.

جيم - إدماج سياسات السلع الأساسية في الاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية والحد من الفقر

١٧- نظر الخبراء في السبل الفعالة لإدماج سياسات السلع الأساسية في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بالتنمية والحد من الفقر، بما في ذلك قواعد التجارة، استناداً إلى التجارب الناجحة.

١٨- وعلى الرغم من أنه ينبغي للحكومات أن تدمج بصورة جيدة سياساتها الزراعية في السياسات القطاعية الأخرى وكذلك في السياسات الإقليمية، فإن هناك أمثلة قليلة على نجاح سياسة الدمج هذه. ومن هذه الأمثلة نجاح ماليزيا في تطوير أعمال تجارية زراعية قائمة على التصدير، والاستراتيجية الابتكارية التي تعتمد عليها الصين في ترويج المنتجات الزراعية ذات القيمة العالية، مثل منتجات مصائد الأسماك والأغذية المجهزة.

١٩- وفي الصناعات الاستخراجية، أشار الخبراء إلى أنه كثيراً ما يُنظر إلى أنشطة التعدين في البلدان النامية نظرة سلبية بسبب تصور وجود تفاعل غير متكافئ بين شركات التعدين الكبرى والمجتمعات المحلية من جهة، وما يسمى "لعنة" الموارد (أي المنازعات الداخلية والفساد وعدم الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي - الداء "الهولندي") من جهة أخرى، واقتراح ذلك بالحصول على عائدات كبيرة من الصناعات الاستخراجية.

٢٠- ويرى الخبراء أن بعض المشكلات المرتبطة بالتعدين لا تقتصر، مع ذلك، على هذا القطاع. فقد نشأت المشكلات الأصلية من قصور عام في القدرات اللازمة للإدارة الرشيدة. وينبغي أن تمتد مبادئ الإدارة الرشيدة إلى أبعد من الشفافية في إدارة العائدات لتشمل إدارة التكاليف والفوائد الاجتماعية والبيئية المتصلة بالصناعات الاستخراجية.

٢١- وأشار الخبراء إلى أن قطاع التعدين يمكن أن يكون مستداماً في البلدان النامية كما يمكن أن يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية إذا كان قادراً على المنافسة. ويمكن للمالكي الموارد في البلدان النامية أن يستندوا إلى ميزتهم النسبية الأكبر، أي مواردهم الطبيعية، وأن يركزوا بدرجة أكبر على الأنشطة "رافدة" - أي الصناعات المحلية التي تُنشأ لإمداد قطاع التعدين - وأن يوفرُوا الخدمات للناس في القطاع. وأشار إلى كندا وأستراليا وجنوب أفريقيا كأُمثلة على بلدان نجحت في إقامة أنشطة رافدة حول صناعة التعدين، من دون الدخول في أنشطة تجهيز واسعة النطاق لا تتمتع فيها بميزة نسبية قوية.

٢٢- ورئي أنه يمكن للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية أن تستخدم الإنفاق المحلي من أنشطة الاستثمار والتعدين كنقطة انطلاق لإنشاء سوق داخلية من خلال روابط تمكّن السكان المحليين والشركات المحلية من توريد طائفة من السلع ومن الخدمات المتعاقد عليها من الباطن إلى المناجم. كما يمكن أن تكون هذه الأنشطة الرافدة أعمالاً تجارية جديدة تستفيد من البنى التحتية التي أنشأها المناجم، ويمكن أن تتطور إلى تكتلات.

٢٣- ولكن، بسبب التوزيع اللامتناه للربح في سلسلة قيمة معظم السلع الأساسية، يتعين على البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية أيضاً أن تضع استراتيجيات لزيادة المشاركة، لا في أسواق المنتجات المتميزة

والمخصصة فحسب، بل أيضاً في أسواق منتجات الطرف الأعلى من سلسلة القيمة، من خلال التنويع الرأسي. فالريع الذي يتأتى من العمل على الطرف الأعلى من سلسلة القيمة (أي الأقرب إلى المستهلك) ليس ريعاً أعلى فحسب، بل أقل ثقلًا أيضاً. وينبغي أن يُستكمل بتنويع أفقي في منتجات عالية القيمة ومرنة الدخل في إطار استراتيجية إنتاج وتسويق متماسكة. وقد يكون من الضروري توفير دعم تقني، بما في ذلك من جانب الأونكتاد، لتطوير القدرة الإنتاجية للبلدان المصدرة على دعم هذه الاستراتيجية.

١- خيارات السياسة المتاحة للحكومات

٢٤- تشمل التحديات التي تواجهها البلدان النامية تكوين ثروة من مواردها من السلع الأساسية واستدامتها، واجتذاب الاستثمارات، وتوزيع ريع الموارد توزيعاً منصفاً، وتجنب إقامة مناطق صناعية حبيسة، كما تشمل تحديات على صعيد الاقتصاد الكلي، مثل التضخم وارتفاع قيمة العملة، وتجنب السعي بشكل منهجي إلى تحقيق ريع، والفساد. وشدد المشاركون على أنه لا يوجد تعارض بين الأخلاق والتجارة، وبما أن الأمر كذلك، فإنه ينبغي، لدى التشجيع على القيام باستثمارات في البلدان النامية، تطبيق مدونة قواعد سلوك لضمان تنظيم الأسواق.

٢٥- وعلى المستوى الوطني، ينبغي أن تتمتع البلدان بمرونة في تصميم السياسات الخاصة بها، وفي مراقبة السلوك المنافي للمنافسة والسلوك المعبر عن احتكار القلة. وأشار على البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية أن تحسّن تكامل مختلف سياساتها القطاعية. وقُدّم طلب مفاده أن يساعد الأونكتاد في إقامة قاعدة بيانات بالزمن الحقيقي على المستوى الدولي يمكن أن تعين البلدان النامية على مواجهة التغيرات الملزمة لأسعار السلع الأساسية.

٢٦- وقد طرح عدد من خيارات السياسة العامة بشأن قطاعات محددة.

٢- القطاعات الاستخراجية

٢٧- قال المشاركون إن الرد على التحديات القائمة في قطاع التعليم سوف يتوقف على درجة تطور هذا القطاع. ففي المرحلة الوليدة مثلاً، قد تكون هناك حاجة إلى سياسات لجذب الاستثمار؛ أما في المراحل المتقدمة، فقد يتطلب الأمر سياسات بشأن سيناريو لما بعد التعدين. واقتُرحت عدة سياسات لمختلف مراحل التطور في القطاع:

(أ) المرحلة الوليدة، عندما تتدفق الاستثمارات إلى الداخل - إنشاء ضريبة ريع، تكوين أصول رأسمالية، إنشاء صناديق لتثبيت العائدات، منح البنك المركزي استقلالية لمكافحة التضخم؛

(ب) مرحلة الشباب، عندما يحدث نشاط تعديني سريع - تجديب الريع الطارئ لمنع حدوث زيادة سريعة في العرض النقدي والتضخم، توسيع قدرة الامتصاص الداخلية؛

(ج) مرحلة بداية النضج، عندما يحدث تباطؤ في ناتج التعدين - إحلال مصادر ضريبة جديدة، تشجيع الوفورات الداخلية، تعزيز التنويع القطاعي؛

(د) مرحلة أواخر النضج، عندما ينحسر ناتج التعدين - تخفيض قيمة أسعار الصرف الحقيقية، احتياز المهارات، تعزيز الأنشطة الاقتصادية البديلة.

٢٨- وحدد الخبراء نهجين متكاملين لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة من قاعدة تعدين: (أ) نهج محلي لا تنظر بموجبه البلدان المعتمدة على السلع الأساسية إلى التعدين بوصفه مدخلاً إلى صناعة متكاملة رأسياً وإنما بوصفه فرصة لإقامة أنشطة اقتصادية رافدة ولتمكين المجتمعات المحلية في مجال الإدارة الرشيدة للعائدات وتنمية المهارات التقنية ومهارات إنشاء المشاريع؛ (ب) دعم المشاركة الرأسية في سلسلة قيمة التعدين مع استراتيجية تحول وطنية واسعة في مجال الأعمال التجارية والمالية والموارد البشرية والبحث والتطوير والبنى التحتية.

٢٩- وأشار الخبراء إلى أنه يتعين توجيه السياسات في الصناعات الاستخراجية نحو إنشاء صلات خارجية، وأنه يتعين أن يؤدي ذلك إلى بناء هياكل أساسية بغية توفير صلة مناسبة بين الصناعات الاستخراجية وسائر السلع الأساسية، وعلى سبيل المثال، طرق لنقل السلع الزراعية و طاقة مرافق التجهيز.

٣- الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك

٣٠- يتسم دمج الزراعة في استراتيجية التنمية والحد من الفقر ببالغ الأهمية، نظراً إلى أن زهاء ٧٠ في المائة من السكان في البلدان النامية يعيشون في مناطق ريفية. ومع ذلك، فإن الروابط الهامة بين السياسات الزراعية والتجارية والمالية قد أهملت في غالب الأحيان.

٣١- وبالنسبة للبلدان المصدرة للسلع الأساسية، من الأهمية بمكان تحويل "نجاح التصدير" إلى "نجاح معدلات التبادل التجاري" بدفع سلسلة القيمة إلى الأعلى وخفض التكاليف. وبالنسبة للبلدان التي تعتبر، في النهاية، بلداناً مستوردة للسلع الأساسية، من الأمور الحيوية دعم الصادرات غير الزراعية وترويج المنتجات الزراعية مع فتح كوة سوقية للتصدير وإقامة أفضل روابط الحد من الفقر. كما تتسم الاستراتيجيات الهادفة إلى ضمان أمن الطاقة والأمن الغذائي بأهمية حاسمة في مثل هذه الاقتصادات، على نحو ما يناقش أدناه.

٣٢- وعلى الرغم من أن الزراعة، بوصفها قطاعاً اقتصادياً حاسماً، ينبغي أن تستفيد من شروط ائتمان مواتية في جميع مراحل سلسلة القيمة، فإنه توجد ندرة في الائتمانات الزراعية في معظم البلدان النامية، وذلك أساساً بسبب أسعار الفائدة المرتفعة، ولكن أيضاً بسبب عدم رغبة المصارف التجارية في تمويل مثل هذه المشاريع لأنها تعتبرها ذات مخاطر عالية. ويبرز هذا الأمر الحاجة إلى قطاع مالي قادر على المنافسة ويعمل بصورة جيدة ويحشد الادخارات بصورة كافية، ويقوم في الوقت ذاته بتخصيص هذه الادخارات بكلفة منخفضة لقطاعات الاقتصاد الديناميكية.

٣٣- ويمثل تغير المناخ أحد الصعوبات أيضاً. وقد قُدِّر أنه يمكن أن يؤدي تغير المناخ، بحلول عام ٢٠٨٠، إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي الزراعي المتوقع لآسيا بنسبة ٤ في المائة وأفريقيا في جنوب الصحراء الكبرى بنسبة تصل إلى ٨ في المائة، مع انخفاض الطاقة الإنتاجية الزراعية لعدة بلدان أفريقية بنسبة تصل إلى ٦٠ في المائة. وبعض هذه التغيرات جارية بالفعل: فانخفاض المحاصيل الزراعية سوف يصبح جلياً في غضون السنوات الـ ١٠ إلى ١٢ التالية، تاركاً وقتاً قليلاً جداً للتكيف. وثمة حاجة إلى زراعة صامدة للمناخ من خلال استخدام تكنولوجيا أفضل، وذلك مثلاً في إدارة المياه، بغية جعل الزراعة أكثر نجاعة بوجه عام والتعويض عن انخفاض المحاصيل.

٣٤- وقدّم الخبراء مقترحات أخرى بشأن السياسة في القطاع الزراعي شملت (أ) التنويع الأفقي، أي الاستثمار في طائفة واسعة من السلع الأساسية؛ (ب) إنشاء آليات لتثبيت الأسعار؛ و(ج) إنشاء أدوات لإدارة المخاطر، مثل صندوق بشأن قابلية التأثر والأدوات المالية القائمة على السوق.

٣٥- وشملت الخيارات المقترحة لقطاع الحراجة في الأجل القصير خفض غلال الأخشاب وتنويع المنتجات وإيجاد أسواق تصدير. أما في الأجل الطويل، فقد شملت الخيارات المقترحة على مالكي الأحراج القيام باستثمارات في الإنتاجية والاستدامة الطويلتي الأجل، مثل (أ) زراعة الأحراج؛ (ب) المشاركة على نحو أكبر في أنشطة الإنتاج الأمامية؛ (ج) استكشاف أسواق جديدة؛ (د) استنباط منتجات جديدة، بما في ذلك استصدار شهادات حراجة والاتجار بالكربون؛ و(هـ) تحسين إدارة سلاسل التوريد (كمنع قطع الأخشاب غير القانوني مثلاً).

٣٦- وأشار المشاركون إلى أن الإيرادات الصافية للبلدان النامية من صادرات مصائد الأسماك، التي بلغت ٢٤,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، تجاوزت إلى حد كبير صافي عائدات صادرات أية سلع زراعية أخرى. وبغية تدعيم هذا الكسب وتحقيق المزيد من النمو ومن النصيب من الأسواق، يتعين على حكومات البلدان النامية إيجاد بيئة سياسة وبني تحتية مناسبة لتعزيز التجارة في المنتجات البحرية، بما فيها منتجات تربية الأحياء المائية. ويتعين عليها أيضاً زيادة القيمة المضافة على الشاطئ من خلال (أ) إنشاء هياكل وبيئات سياسة مواتية للاستثمارات في أنشطة القيمة المضافة؛ و(ب) معالجة المشكلات المرتبطة بتصاعد التعريفات الجمركية. ويتعين على الحكومات كذلك أن تأخذ بتدابير الإدارة الرشيدة على طول سلسلة القيمة لمعالجة استنزاف موارد الأسماك وضمان حماية هذه الموارد واستدامتها.

دال - سبل تحسين الشفافية والمساءلة على جميع المستويات وبالنسبة لجميع المشاركين في قطاع السلع الأساسية

٣٧- أشار المشاركون إلى أن من شأن استغلال الموارد الطبيعية أن يولّد تدفقات كبيرة من العائدات التي يمكن استخدامها لتعزيز النمو والحد من الفقر. وفي البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، يمثل حجم تدفقات إيرادات الموارد الوفادة إلى الحكومات المضيئة، وتراكمها المفاجئ، وطبيعتها المتفاوض عليها، أموراً تنطوي على مخاطر تتمثل في الفساد أو سوء الإدارة. وتعد الشفافية في إدارة مثل هذه الإيرادات الطارئة أمراً أساسياً لمنع سوء استخدامها، بغية تعزيز الاستثمارات في قطاعات الاقتصاد الأخرى سعياً إلى تحقيق النمو والتنمية المستدامين في الأجل المتوسط إلى الطويل.

٣٨- وأشار الخبراء إلى أن "مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية" (القائمة على التحقق المستقل من المبالغ المدفوعة للحكومات ومن إيرادات الحكومات استناداً إلى المراقبة المستقلة لمجموعات أصحاب المصلحة) هي مثال ناجح على تطبيق مبدأي الشفافية والمساءلة في الصناعات الاستخراجية. وذكر أن هذه الشفافية ساعدت بعض البلدان المشاركة على الحد من تسرب العائدات الحكومية - بمقدار وصل في إحدى الحالات إلى مليار دولار في السنة.

٣٩- ونوقش أيضاً مخطط يرمي إلى تحديد مصادر المعادن والفلزات بحيث يتم وقف التجارة من المناطق التي تشهد نزاعات أو أنشطة التعدين المرتبطة بسوء معاملة عمال المناجم. ويهدف المخطط، المسمى سلاسل التبادل التجاري المضمون في إنتاج المعادن، إلى زيادة مساهمة قطاع المعادن في الاستقرار السياسي والاستدامة الاجتماعية. كما يهدف إلى تحسين أمن إمدادات الصناعة التجهيزية وإلى تعزيز المسؤولية في الاقتصادات الصناعية.

هاء - ما تحتاج إليه البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من تدابير ودعم
لكي تستفيد على نحو فعال من الفرص التي تتيحها التجارة في السلع
الأساسية للبدء في عملية تحقيق نمو اقتصادي مستدام ولمواجهة التأثيرات
الضارة الناجمة عن تقلبات أسعار السلع الأساسية

١- تدابير عامة على المستوى الدولي

٤٠- على المستوى الدولي، دعا المشاركون إلى مزيد من التعاون وتوافق الآراء في معالجة القضايا المتصلة بتثبيت الأسعار وتنظيم أسواق مشتقات السلع الأساسية (نُهج جديدة)، والأخذ باتفاقات بشأن العرض والطلب، وإجراء مراجعة دولية لهياكل السوق.

٤١- وشدد المشاركون على أنه يلزم اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إدماج قضايا السياسة المتعلقة بالسلع الأساسية في قواعد النظام التجاري الدولي. وفي هذا الصدد، رئي أنه ينبغي للأونكتاد إقامة جسور ومجالات تعاون مع منظمة التجارة العالمية، لما لهذه المنظمة من دور في وضع ضوابط تنظيمية للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وأشار الخبراء إلى وجوب أن تؤدي منظمة التجارة العالمية دورها في زيادة فرص وصول البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة. وأعرب عن الأمل في أن تحل بعض المشكلات الراهنة المتعلقة بالوصول إلى الأسواق التي تواجهها صادرات المنتجات التامة الصنع وشبه التامة الصنع الواردة من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية - بما في ذلك تصاعد التعريفات الجمركية - خلال المفاوضات التجارية الجارية في الدوحة. ووجهت في هذا الشأن نداءات لاستكمال جولة الدوحة بسرعة ونجاح.

٤٢- وفي ذلك السياق، أشير إلى أنه على الرغم من أهمية تقييد البلدان المتقدمة والبلدان النامية بمبدأي المعاملة بالمثل وتقاسم المسؤوليات في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من أجل إقامة نظام تجاري دولي أكثر إنصافاً، فإن توفير معاملة خاصة وتفاضلية أمر ضروري بالنظر إلى اختلاف مراحل تنمية معظم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وأوصي، بالتالي، بسرعات مختلفة لفتح الأسواق. وطرح اقتراح آخر يقضي بتطبيق برنامج تعاون بشأن نقل التكنولوجيا، بهدف تحسين القدرة التنافسية للبلدان النامية وإنتاجيتها.

٤٣- وعُرضت أفكار مختلفة بشأن سبل الحد من تعرض البلدان المنتجة المنخفضة الدخل لتقلبات أسعار السلع الأساسية وتعزيز قدرة البلدان النامية على استخدام السلع الأساسية كمحرك للتنمية الاقتصادية. وشدد المشاركون مراراً على الحاجة إلى إنشاء آليات لتثبيت أسعار السلع الأساسية لصالح المنتجين والبلدان المنتجة. ودعا الخبراء إلى تقوية تنظيم إنتاج وتجارة السلع الأساسية عن طريق سلاسل السلع الأساسية. وعلى الصعيد الدولي، دعا الخبراء إلى تنظيم بارع يبدأ بمؤسسات تقام على المستوى العالمي ثم تنتقل شيئاً فشيئاً إلى المستوى الوطني.

٤٤ - وفيما يتعلق بقطاع الحراجة، شملت الخيارات العالمية التي تمت مناقشتها مخططات جديدة وابتكارية مثل الطاقة البيولوجية - استخدام الخشب كمورد متجدد - و"صفقة خضراء جديدة" تشتمل على قضايا الاستدامة والهندسة والمباني الخضراء، وإصدار الشهادات، وتخفيف آثار تغير المناخ، وإنشاء عدد من "الوظائف الخضراء" يقدر بعشرة ملايين وظيفة (وفقاً لتقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة).

٤٥ - وأشير إلى وجوب أن يقوم الأونكتاد بمزيد من العمل لتعزيز قطاعات السلع الأساسية في البلدان النامية المعتمدة على هذه السلع وأن يستعرض التجارب الناجحة، وبخاصة في الوضع الاقتصادي الراهن الذي شلت فيه الأزمة المالية العالمية قطاعات السلع الأساسية في العديد من البلدان النامية. وأعرب بوجه عام عن رأي مفاده وجوب أن يجري الأونكتاد استعراضاً شاملاً لجميع أنواع المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف الحالية المقدمة إلى البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية بغية تحديد الثغرات والمجالات ذات الأولوية التي، إذا ما عولجت، من شأنها أن تمكن تلك البلدان من الاستفادة من الفرص المتاحة في التجارة الدولية في السلع الأساسية، وكذلك لمواجهة الصعوبات الناشئة عن دورة الأسعار الراهنة. وأشارت أمانة الأونكتاد إلى أنه قد يكون من المفيد في هذا السياق تحديد ما تؤول إليه من قيمة مضافة استناداً إلى المجالات العشرة المحددة في اتفاق أكر.

٢- المعادن والفلزات

٤٦ - على الصعيد الدولي، رئي أن الحفل الحكومي الدولي المعني بالتعدين لأجل الإدارة المستدامة للموارد المعدنية يمكن أن يساعد البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على التعلم من تجارب بعضها البعض وعلى الحصول على الخبرة والمساعدة من البلدان الأكثر تقدماً.

٤٧ - وعلى الصعيد الإقليمي، توفر "رؤية التعدين الأفريقية"، التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي، مبادئ إرشادية يمكن أن تساعد البلدان الأعضاء على التصدي للمشكلات المتعلقة بمعالجة (أ) الاستثمار المستدام في الصناعات التعدينية؛ (ب) توزيع الفوائد/الأعباء بشكل متوازن بين الأجيال؛ (ج) توزيع الموارد بين الكيانات الوطنية ودون الوطنية؛ و(د) إدارة صدمات العائدات على صعيد الاقتصاد الكلي. وتوفر الرؤية إجابات مكيفة مع أوضاع محددة للبلدان في دورة التعدين، بمثابة اقتصاد تعدين جديد أو ناضج.

٣- أمن الطاقة

٤٨ - أشير إلى أن أفضل المخططات العملية لمعالجة مشكلة أمن الطاقة في البلدان النامية المستوردة الصافية للوقود هي تلك التي من شأنها (أ) تخفيض كلفة الوقود؛ و(ب) التحول إلى استخدام مصادر طاقة بديلة، كالوقود البيولوجي القائم على محاصيل أهلية (مثل زيت النخيل والجتروبا)، لا تنافس المحاصيل الغذائية. وفي هذا الصدد، سُلط الضوء على المبادرة النفطية لمنطقة البحر الكاريبي (بتروكاريبي)، التي أتاحت لبلدان منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى شراء النفط بأسعار ميسرة من جمهورية فنزويلا البوليفارية، وذلك بوصف هذه المبادرة مساعدة هائلة لتعزيز أمن الطاقة في البلدان المستفيدة. وبموجب المخطط، يسمح للبلدان المشاركة بشراء النفط بالسعر القائم في السوق، على ألا يدفع سوى جزء من المبلغ نقداً وأن يحول المبلغ المتبقي إلى قروض طويلة الأجل ذات معدلات فائدة منخفضة. وهناك علاقة مباشرة بين نسبة الكمية المشتراة التي يمكن تحويلها إلى قرض ميسر طويل

الأجل، وسعر النفط: فكلما كان السعر مرتفعاً، كلما كان النسبة مرتفعة. ويمكن أيضاً تسديد الدين بسلع وخدمات يقدمها البلد المتلقي للنفط الخام. وأشار الخبراء إلى أن هذا المخطط فعال ويوفر منافع حقيقية ويبرهن على التضامن والتكامل بين بلدان الجنوب من دون فرض شروط. وينبغي تشجيع مثل هذه المبادرات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. إلا أنه أشير إلى أنه لا يمكن استنساخ المبادرة النفطية لمنطقة البحر الكاريبي دون أن تؤخذ في الاعتبار بيئات السياسة الإقليمية التي يمكن أن تكون فيها مثل هذه المخططات قابلة للاستمرار.

٤ - الأمن الغذائي

٤٩ - توحى الحالة الراهنة للسوق والصورة المرتقبة لأسعار السلع الغذائية في الأجلين المتوسط والطويل بأن البلدان النامية المنخفضة الدخل التي تعاني من عجز غذائي تحتاج إلى زيادة في كل من الدعم التقني والمالي المقدم من المجتمع الدولي، وذلك نظراً إلى ضعف حالتها الاقتصادية. ولئن كانت مكافحة الحمائية تتسم بالأهمية، فإنه ينبغي أيضاً معالجة مسألة الأمن الغذائي على النحو المناسب. وبالنظر إلى أهمية بعض الأغذية الرئيسية للبلدان في الجنوب، فإن هذه البلدان بحاجة إلى حماية أسواقها من المنافسة الدولية. وأشار إلى أن الأحكام المتعلقة بالمنتجات الخاصة وبآليات الضمان الخاصة التي يجري التفاوض عليها في إطار جولة الدوحة يمكن أن تعالج هذا الشاغل الذي يساور البلدان في الجنوب. وعلاوة على ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى تأثير اتفاقات الشراكة الاقتصادية على الصعيد العملي.

٥٠ - وفيما يتعلق بفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالأمن الغذائي التابعة للأمم المتحدة وخطة عملها الشاملة التي تحدد النواتج التي يجب أن تحققها مختلف الوكالات في الأجلين الفوري والطويل بالتنسيق فيما بينها، أشار الخبراء إلى أنه نظراً إلى أن الأونكتاد ليس منظمة إغاثة إنسانية، فإن مساهمته ينبغي أن تتعدى معالجة الأزمة المباشرة وأن توفر الحلول والتدريب بصورة مستدامة. وفي هذا الصدد، يمكن للأونكتاد أن يستند إلى تجربة وخبرة البلدان التي نجحت في معالجة الزراعة في الأراضي الجافة ومشكلة إزالة الغابات وتكنولوجيات الري ليتقاسم هذه التجربة وهذه الخبرة مع الدول الأعضاء. ويمكن لتلك البلدان أن تنظم بصورة مشتركة مع الأونكتاد حلقات تدريب وغيرها من أنشطة بناء القدرات من أجل تشجيع قيام "ثورة خضراء" في البلدان النامية التي تعاني من العجز الغذائي.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب (البند ١ من جدول الأعمال)

٥١ - انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، السيد غي - آلان إيمانويل غوز (كوت ديفوار) رئيساً له والسيدة أندريا بترانكوف (الجمهورية التشيكية) نائبة للرئيس - مقرر.

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
(البند ٢ من جدول الأعمال)

٥٢- أقر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول أعماله المؤقت (TD/B/C.I/MEM.2/1). وكان جدول الأعمال كما يلي:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- التطورات والتحديات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية: الحالة الراهنة والصورة المرتقبة
- ٤- دراسة التجارب الناجحة والنظر في سبل (أ) إدماج سياسات السلع الأساسية في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بالتنمية والحد من الفقر، و(ب) تحسين الشفافية والمساءلة على جميع المستويات وبالنسبة لجميع المشاركين في قطاع السلع الأساسية
- ٥- استعراض وتحديد (أ) ما تحتاج إليه البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من تدابير ودعم لكي تستفيد على نحو فعال من الفرص التي يتيحها ارتفاع أسعار السلع الأساسية حالياً للبدء في عملية تحقيق نمو اقتصادي مستدام، و(ب) ما تحتاج إليه البلدان النامية المستوردة للسلع الأساسية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، من تدابير ودعم لمواجهة التأثيرات الضارة الناجمة عن تقلبات أسعار السلع الأساسية
- ٦- اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم - اعتماد تقرير الاجتماع
(البند ٦ من جدول الأعمال)

٥٣- أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية، لنائبة الرئيس - المقررة بأن تعد، تحت إشراف الرئيس، الصيغة النهائية للتقرير عقب اختتام الاجتماع.

مرفق

الحضور*

١ - حضر اجتماع الخبراء ممثلو الدول الأعضاء في الأونكتاد التالية أسماؤها:

الاتحاد الروسي	السودان
الأرجنتين	السويد
الأردن	سويسرا
أرمينيا	شيلي
إسبانيا	الصين
إسرائيل	عمان
إكوادور	غانا
ألمانيا	غينيا
الإمارات العربية المتحدة	فانواتو
إندونيسيا	فرنسا
أنغولا	الفلبين
أوزبكستان	فترويل (جمهورية - البوليفارية)
أوغندا	فنلندا
إيران (جمهورية - الإسلامية)	فيت نام
البرازيل	قطر
بلجيكا	قيرغيزستان
بلغاريا	كازاخستان
بنغلاديش	الكاميرون
بنن	الكرسي الرسولي
بوروندي	كوبا
بوليفيا	كوت ديفوار
بيرو	كينيا
بيلاروس	مالي
تايلند	مدغشقر
جامايكا	المغرب
الجزائر	المكسيك
الجمهورية التشيكية	المملكة العربية السعودية
جمهورية تترانيا المتحدة	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
الجمهورية الدومينيكية	موريشيوس
الجمهورية العربية السورية	ميانمار
جمهورية الكونغو الديمقراطية	نيبال
جنوب أفريقيا	نيجيريا
جيبوتي	هايتي
الدانمرك	الهند
زيمبابوي	هندوراس
سلوفينيا	الولايات المتحدة الأمريكية
السنغال	اليمن

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.I/MEM.2/Inf.1.

- ٢- وحضر اجتماع الخبراء بصفة مراقب:
فلسطين
- ٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في اجتماع الخبراء:
مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ
الاتحاد الأفريقي
الصندوق المشترك للسلع الأساسية
الاتحاد الأوروبي
منظمة البن للبلدان الأفريقية
الفريق الدراسي الدولي المعني بالجوت
الفريق الدراسي الدولي المعني بالرصاص والزنك
منظمة البلدان المصدرة للنفط
- ٤- وكانت منظمتا الأمم المتحدة التاليتان ممثلتين في اجتماع الخبراء:
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- ٥- وكانت الوكالات المتخصصة التالية وغيرها من المنظمات ذات الصلة ممثلة في اجتماع الخبراء:
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة التجارة العالمية
- ٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في اجتماع الخبراء:
الفئة العامة
الاتحاد الدولي لسيدات الأعمال والمشتغلات بالمهن الحرة
رابطة المهندسين العالمية
الاتحاد الدولي لنقابات العمال
شبكة العالم الثالث (TWN)

٧- ودُعي ممثلو المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص التالية أسماؤهم لحضور اجتماع الخبراء:

- Mr. James Bule MP, Minister of Trade, Industry and Tourism, Vanuatu
Mr. Ali Mchumo, Managing Director, Common Fund for Commodities
Mr. David Fyfe, Head, Oil Industry and Markets Division, International Energy Agency, Paris
Mr. Tuna Oez, Executive Vice President, African Gas Trading and Services SA, Switzerland
Mr. Gati Saadi Al-Jebouri, CEO, Litasco S.A., Switzerland
Mr. Daniel Jaeggi, Vice President and Group Head of Trading, Mercuria Energy Trading SA, Switzerland
Mr. Per Storm, Managing Director, Raw Materials Group, Sweden
Mr. Curtis Stewart, Head of Economics and Environment, International Lead and Zinc Study Group, Lisbon
Mr. Christopher L. Gilbert, Professor, Department of Economics, University of Trento, Italy
Mr. Kaison Chang, Senior Economist, FAO
Mr. John Baffes, Development Prospects Group, World Bank
Mr. William Emerson, Senior Fishery Officers, FAO
Mr. Christopher Prins, Chief of ECE/FAO, Timber Section
Mr. Andre Bourassa, Intergovernmental Forum on Mining, Minerals, Metals and Sustainable Development
Mr. Antonio Pedro, United Nations Economic Commission for Africa
Mr. Chris Stevens, IEDG Director of Programmes, Overseas Development Institute, United Kingdom
Ms. Gretchen Stanton, Senior Counsellor, WTO
Ms. Machiko Nissanke, Professor, School of Oriental and African Studies, University of London, United Kingdom
Mr. Jonas Moberg, Head of Secretariat, Extractive Industries Transparency Initiative, Oslo
Mr. Jean-François Casanova, CEO, Strategic Risk Management, France
Mr. Randall Purcell, Secretariat of the Inter-agency High-level Task Force on the Global Food Crisis
Mr. Jhon Gagain, Director of Global Studies of the Fundación Global y Desarrollo, Dominican Republic
Mr. Thierno Tall, Director, African Biofuels and Renewable Energy Fund, Economic Community of West African States Bank for Investment and Development

— — — — —